

"عنوان العامل" تقدم لكم:

ملخص العام 2022 للسلامة في العمل

ملخص التقرير

- **سجّل عدد المصابين في العام 2022 في حوادث العمل بدرجة إصابة متوسطة وصعبة رقما قياسياً في السنوات الأربع الماضية، فيما لم يطرأ تغيير على عدد القتلى في تلك الحوادث.**
- لاقى 72 عاملاً مصرعه في حوادث العمل في العام 2022، نحو 50% منهم في فرع البناء. نسبة القتلى في فرع الزراعة أكبر مرتين مقارنة بالعام 2021 (14 مقابل 6)، منهم 8 قتلوا بسبب انقلاب مركبة عمل أو الاصطدام بها.
- في العام 2022 كانت نسبة الحوادث 14 حادث لكل 100000 مشغّل و 12.25 قتيل لكل 100000 عامل في الفرع، وهي أعلى بكثير من معدل القتلى في دول الاتحاد الأوروبي التي بلغت 5 فقط لكل 100000 عامل في الفرع.
- المسببات المركزية في كافة الفروع لحوادث العمل الفتاكة في العام 2000 كانت الوقوع عن علو (50%) وسقوط جسم ثقل (17%)، أما في فرع البناء فشاعت حوادث اصطدام مركبات العمل (19%). مع ذلك نجد أن غالبية الأوامر الصادرة هذا العام كانت بسبب تجاوزات لقانون الكهرباء، وتشغيل مصعد بشكل غير معياري أو عدم إجراء مسح لسخانات الماء على يد فاحص مؤهل.
- هناك انخفاض في أوامر السلامة التي تصدرها مديرية السلامة (3264 في عام 2022 مقابل 4824 في عام 2021) وانخفاض بنحو 2 مليون شيكل جديد في إجمالي الغرامات المالية المفروضة على المشغّلين (نحو 9.8 مليون شيكل جديد هذا العام مقابل 11.8 مليون شيكل في عام 2021). كما يبين تقرير مفتش الدولة الصادر في شهر أيار-مايو 2022، حُصّل منها فعليا 5% فقط.
- المقاولون الذين صدر بحقهم أكبر عدد من أوامر السلامة هم دافيد كوهين مشباط م.ض وأ.ح. خالد للبناء م.ض، لكن رغم كثرة التجاوزات الظاهرة، لم يسحب مسجل المقاولين رخصهم.
- كان بإمكان التشريعات الجديدة أن تقلص من حوادث العمل، في فرع البناء على وجه الخصوص، لكنها لم تطبق فعليا – أنظمة السقالات، التأمين التفاضلي عن طريق التأمين الوطني، أو تلك التي لم تسنّ بعد – أنظمة تدرج المسؤولية الجنائية، أنظمة شبة الحماية، إنشاء سلطة وطنية للسلامة والصحة التشغيلية وتحسين ظروف عمل المفتشين.
- اليوم أيضا لا تتحمل الدولة المسؤولية عن سلامة العمال بل تدرجها نحو العمال.

نكرس هذا التقرير للعمال الذين ماتوا في حوادث العمل هذا العام وأولئك الذين أصيبوا فيها ولعائلاتهم.

أ. مقدمة:

وفقاً لتقرير مفتش الدولة الصادر بشهر أيار- مايو 2022، تصل النسبة بين عدد المصابين في حوادث العمل في دولة اسرائيل لعدد السكان الى 11 قتيل لكل 100000 من العمال في فرع البناء، وهي نسبة عالية مقارنة بالمعدل في الاتحاد الأوروبي الذي يصل الى 5 قتلى فقط.¹ سيظهر هذا التقرير أن نسبة حوادث العمل آخذة في الازدياد في جميع القطاعات تقريباً وفي فرع الاع البناء على وجه الخصوص، إذ نجد أن الكثير من العمال متروكون للأقدار، بالأخص في غياب رادع قوي تجاه خروقات الأمان وشحّة العقوبات التي تكاد لا تُفرض على من يخرق القانون. ان التنظيمات التي هدفت الى حماية العمال وتقليص نسبة تعرّضهم الى الحوادث أو أمراض المهنة ما لبثت قابضة في أروقة المكاتب الحكومية منذ سنوات.

تكشف المقابلات التي أجريناها مع العمال من خلال إعداد هذا التقرير عن عدم وجود "أجواء من الأمان" في أماكن عمل عديدة وأن العمال لا يشعرون بأنهم محميون في العمل. من هذا المنطلق فإن موقف عنوان العامل يقضي بوجوب اتخاذ الخطوات المفصلة أدناه لضمان تقليص عدد حوادث العمل في اسرائيل، بخطوات قمنا بشرحها بإسهاب خلال التقرير:

الأمان والتوعية:

- أ. خطوات لخلق جو آمن في أماكن العمل (مع التشديد على التأهيل في موضوع عوامل الخطر ومعدات الحماية).
- ب. المحافظة على إقامة لجان السلامة.

منع الحوادث عن طريق تحسين الشروط

- أ. تحسين شروط عمل المفتشين وتعزيز وحدة التحقيقات.
- ب. تمديد الأمر المؤقت: مساعدو السلامة.
- ت. تنفيذ الأمر المؤقت: التأمين التفاضلي في قانون التأمين الوطني وتمديد سريانه.
- ث. واجب تركيب شبكة الأمان.
- ج. التشغيل بالماكنات وتحديث.

تطبيق القوانين والردع

- أ. نشر معطيات الحوادث من قبل مديرية السلامة والصحة التشغيلية.
- ب. سن أنظمة من قبل مسجّل المقاولين لسحب الرخص وزيادة الشفافية.
- ت. سن أنظمة على مستوى المسؤولية الجنائية.
- ث. استخدام العقوبات الموجودة ومنها أنظمة السقالات ومعدات الحماية والأمان في العمل وتنفيذ فحوصات موسمية.

¹ . المقارنة في تقرير مفتش الدولة بحسب معطيات 2018.

ج. انشاء سلطة وطنية للسلامة والصحة التشغيلية.

جمع المعطيات المنشورة في هذا التقرير طاقم عنوان العامل والمتطوعون في الجمعية استناداً الى ما نشرته مؤسسات الإغاثة (نجمة داود الحمراء وأيحدود هتسلاه وخدمات الإطفاء وغيرها)، ويمكن الاطلاع عليها بشكل دوري [على موقعنا بالعبرية](#). يلخص هذا التقرير المعطيات التي تم جمعها خلال العام ويعرض تحليلاً إحصائياً لصورة الوضع القائمة في مواقع البناء ومجال الزراعة والمصانع وأماكن العمل المختلفة في الدولة. من الضروري تبني التوصيات المفصلة في التقرير فوراً لأجل تقليص المساس بالعمال في دولة اسرائيل ويجب أن تكون هذه التوصيات على رأس سلم أولويات كل من هو في موضع اتخاذ القرار.

ب. معطيات عن حوادث العمل والجرحى والقتلى

في العام 2022 وقعت 611 حادثة عمل حسب تقارير مؤسسات الإلتقاء المختلفة، وقع ضحيتها 555 مصاب بدرجة متوسطة وأكثر، كما أسفرت تلك الحوادث عن 72 قتيل. الحديث عن نسبة 14 حادثة و- 1.66 قتيل لكل 100000 مشتغل في كافة الفروع.²

في القائمة أدناه تفصيل كامل الحوادث حسب أشهر وقوعها:

الشهر	عدد الحوادث	عدد القتلى	عدد الجرحى (إصابة متوسطة وأكثر)
كانون ثاني- يناير	38	8	30
شباط - فبراير	43	5	39
آذار- مارس	47	7	42
نيسان - أبريل	31	6	25
أيار- مايو	40	6	36
حزيران - يونيو	57	4	46
تموز - يوليو	50	4	46
أب - اوغسطس	61	10	55
أيلول - سبتمبر	56	8	58
تشرين أول- اكتوبر	58	4	54
تشرين ثاني- نوفمبر	64	6	60
كانون أول - ديسمبر	57	4	57
اجمالي	611	72	555

* تعتمد القائمة على جمع معطيات وتوثيقها لدى "عنوان العامل" من تقارير مؤسسات الإغاثة وشرطة اسرائيل في اسرائيل والمستوطنات، وهي صحيحة لتاريخ 2022/12/31.

فرع البناء - ما زال الفرع الأخطر - 54% من حوادث العمل المتوسطة والصعبة في العام 2022 وقعت في فرع البناء (311 من أصل 611)، ونحو 50% من القتلى وقعوا في هذا الفرع (36 من أصل 72 قتيل).

نسبة الحوادث في هذا الفرع وصلت عام 2022 الى 112.66 حادثة لكل 100000 مشتغل في الفرع، أما نسبة القتلى فقد بلغت 12.25 قتيل لكل 100000 مشتغل في الفرع،³ وهي أكبر بكثير من معدل القتلى في دول الاتحاد الأوروبي الذي بلغ 5 فقط لكل 100000 عامل، كما ذكر أعلاه.

توصية - خطوات لخلق جو من الأمان في أماكن العمل. يفيد العمال بأن "يضعفون العمال للعمل بسرعة بسرعة... بعض العمال يستخفون بالمخاطر، ولكن البعض الآخر عديم الخبرة... فبذل تكريس 30 دقيقة لإرشادهم يفضل المقاولون أن يقوم العمال بالعمل خلال هذه المدة. أحياناً يمنع الإرشاد القصير الكثير من الإصابات".

يجب تحسين التأهيل المهني لجميع العاملين في فرع البناء. وعليه، يجب الاهتمام بتأهيل 360، على يد مدير الأمان الذي يعقد التأهيلات الرسمية وأيضاً على يد مؤسسة الأمان والسلامة التي تعقد تدريبات تطوعية، والاهتمام بتنفيذ تعليمات الأمان من

² حسب أعداد المشتغلين في السوق كلها بموجب معطيات لجنة الإحصاء المركزية لشهر تشرين ثاني-نوفمبر 2022، وتقرير سلطة السكان معطيات الغريباء في اسرائيل الربع الثالث 2022.

³ حسب حساب عنوان العامل الذي يدمج ما بين

مستوى الإدارة وحتى مستوى العمال في الأعمال الرطبة. يجب التأكد من إتاحة مراكز الطوارئ للتبليغ عن مكاره الأمان، والتأكد من ملاءمة التأهيلات لجمهور العاملين في القطاعات المختلفة ولأطر التشغيل المميزة الخاصة بالعمال الفلسطينيين والعمالة الوافدة، والتي تؤثر على مدى الخطورة التي تتهدد هؤلاء العمال. يجب أيضاً التأكد من أن التأهيلات تشمل مواضيع تتعلق بالصحة التشغيلية وعوامل الخطر ومعدات الحماية والحفاظ عليها.

توصية – تمديد الأمر المؤقت بشأن مساعدي الأمان - يقضي البند 25 ب من قانون تنظيم الرقابة على العمل للعام 1954، بأن مسؤولية المفتشين تشمل فحص تطبيق تعليمات السلامة وتبليغ مدير العمل عن اكتشاف أية خروقات للسلامة وتبليغ العمال عنها. مع ذلك، فقد تم تنظيم عمل مساعدي السلامة بواسطة التعديل الـ 11 للقانون – أمر مؤقت، ومدته 5 سنوات فقط، ساري حتى أيار- مايو 2024. الى جانب أهمية تمديد الأمر المؤقت يجب الاستثمار أكثر في تطوير وظيفة مساعدي السلامة وعقد تدريبات تأهيلية واستكمالات موسمية لهم. الأمر الذي من شأنه الإسهام في ضمان السلامة في مواقع البناء ومساعدة مدراء الورشات في تنفيذ عملهم.

توصية – تطبيق تعليمات الأمر المؤقت بشأن التأمين التفاضلي حسب قانون التأمين الوطني وتمديد سريانه. اقترح قرار الحكومة رقم 3382 الصادر بتاريخ 2018/1/11 آلية التأمين التفاضلي، لتشجيع المشغلين بالاستثمار في السلامة مقابل دفعة أولية تفاضلية تأخذ في الحسبان مدى خطورة مكان العمل. تم على إثر ذلك سن البند 149 لقانون التأمين الوطني للعام 1995، الذي وضع آلية التأمين، لكنه اشترطها بسن أنظمة لم تحدد بعد. آلية التأمين التفاضلي هي آلية أوصى بها خبراء السلامة الكثيرون وتهدف الى حث المشغلين على فهم تكاليف الإصابة في العمل. لكن بما أن الحديث هنا أيضا يدور حول أمر مؤقت ينتهي مفعوله في نهاية عام 2023، يجب إذاً تمديد سريان البند 149 ب لقانون التأمين الوطني ووضع الأنظمة اللازمة لتوضيح أي المعطيات تؤخذ بالحسبان في حساب الدفعات بما يتلاءم ومدى الخطورة وكيفية تسليم المعلومات للتأمين الوطني.

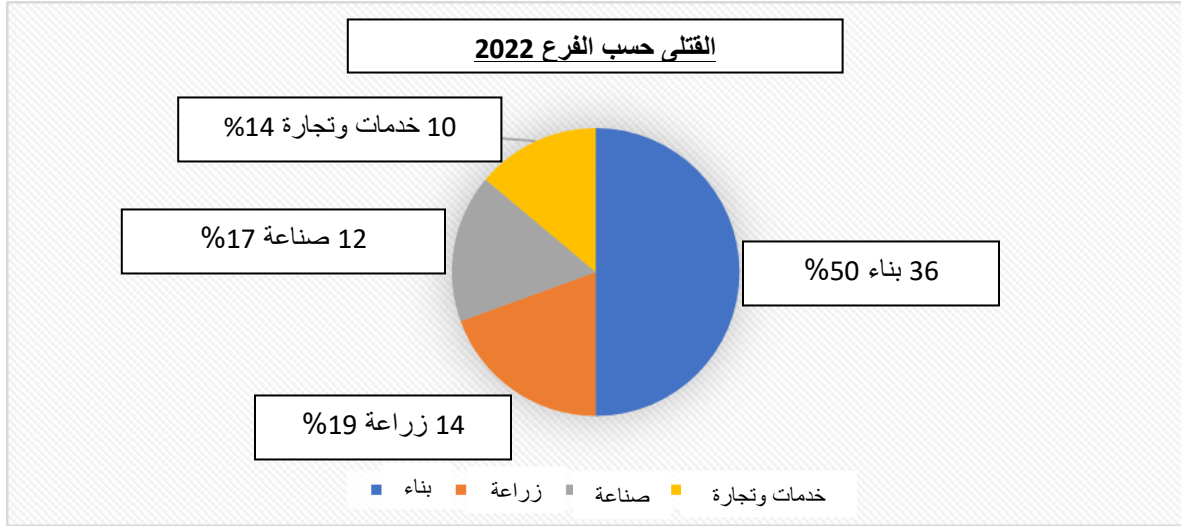
ب.1. القتلى في حوادث العمل

في العام 2022 وقع 72 قتيل،⁴ منهم 36 في فرع البناء،⁵ أما عدد القتلى في فرع الزراعة فكان أعلى بـ **2.3 أضعاف** مقارنة بالفترة ذاتها من العام المنصرم والعام الذي سبقه (14 مقابل 6).

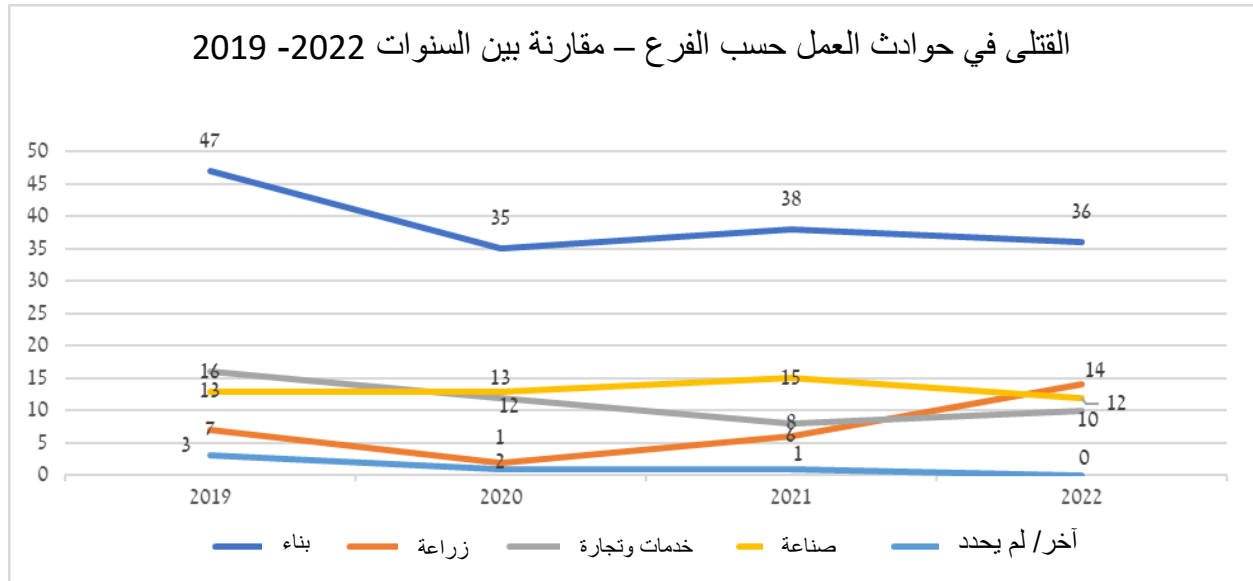
في الرسم أدناه تقسيم القتلى في حوادث العمل حسب الفرع:

⁴ بعد نشر التقرير في تاريخ 2023/1/1 حصلنا على تحديث بسقوط قتيلين آخرين خلال العام 2022 لم يتم التبليغ عنهما ولذلك أضفنا هذا التحديث.

⁵ المعطى لا يشمل مواطنين اسبانيين اثنين من العمال الأجانب قتلوا بتاريخ 2022/12/9 في عمل ليلي على شارع 60، في مشروع تحت مسؤولية شركة موريا، بينما كانا ينتظران شسارة نقلهما في نهاية العمل. على ضوء النقاش حول ماهية هذه الحادثة اخترنا عدم شمل هذه الحادثة في هذا التقرير لكن يهنا الإشارة الى مسؤولية الجهة المنفذة للعمل بالاهتمام بتوفير مكان انتظار من للسفريات للعمال في نهاية عملهم.



فيالرسم في التالية، عدد القتلى في جميع القطاعات في السنوات 2019-2022:

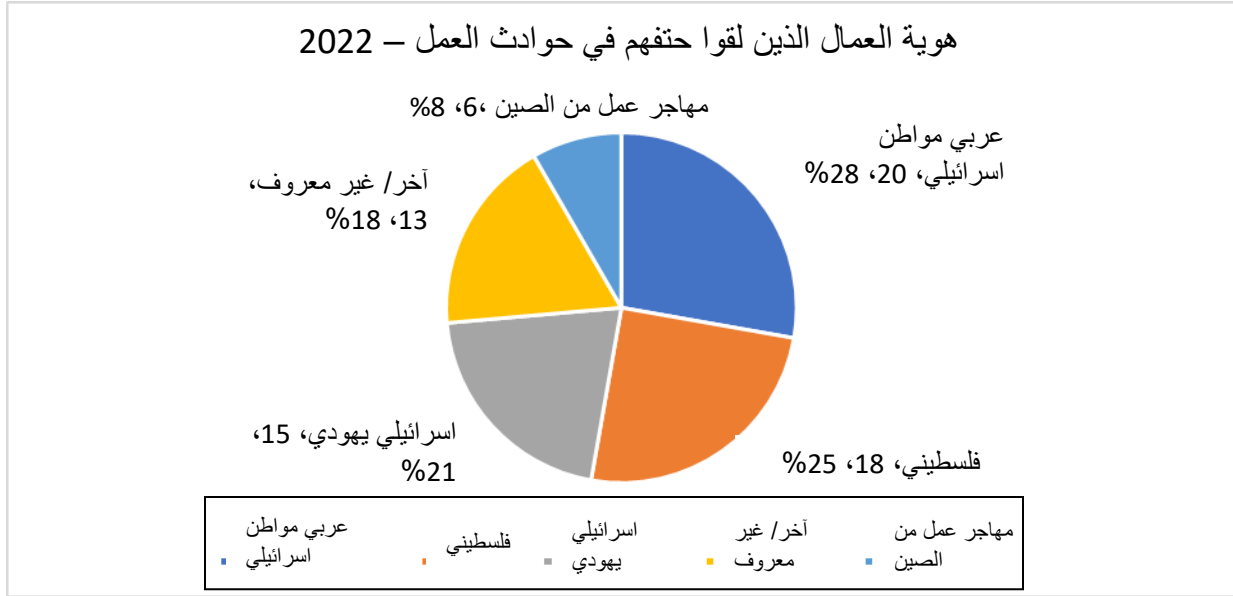


فرع البناء - الفرع السابق في عدد القتلى رغم انخفاض طفيف طراً على هذا العدد مقارنة بالعام المنصرم. في العام 2022 وقع 12.25 قتيلاً لكل 100000 مشغل في الفرع، بينما بلغ عدد القتلى لكل 100000 مشغل في الفرع للعام 2021 13.5 قتيلاً،⁶ وفي العام 2020 بلغ العدد 12.8 قتيلاً.⁷

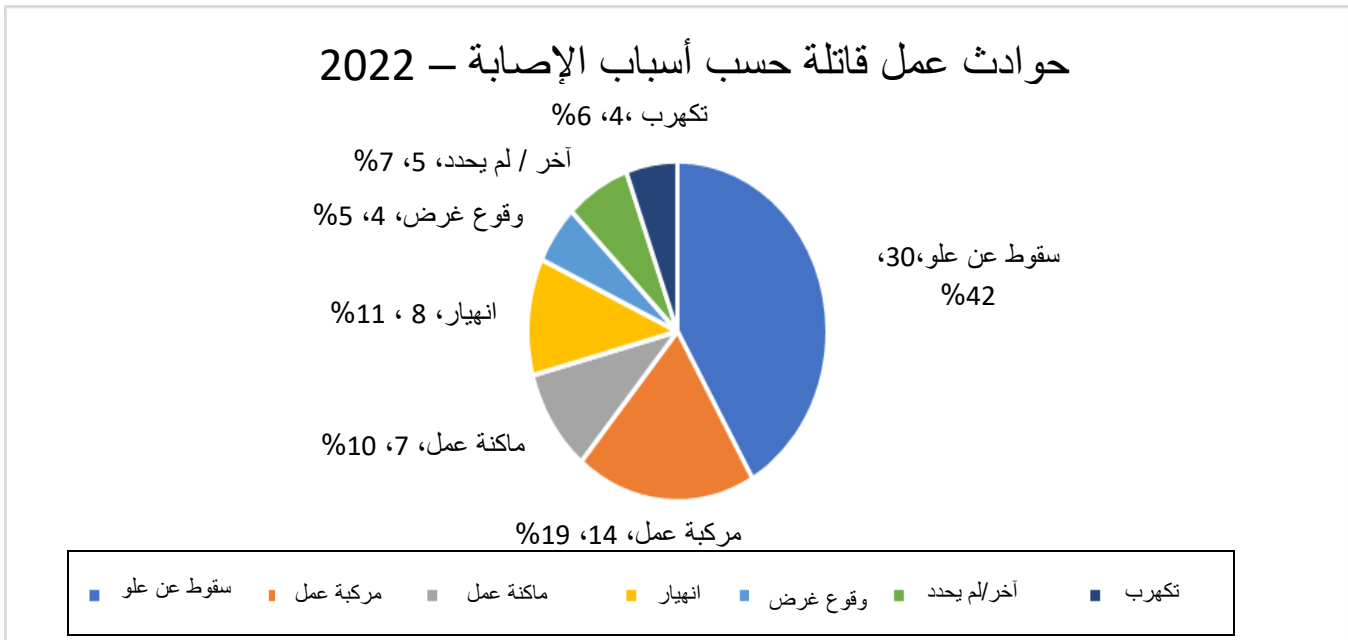
⁶ معطيات عنوان العامل، واللوح 20.5 في [التقرير السنوي للجنة الإحصاء المركزية 72](#) للعام 2021 لفرع البناء، السكن والعقارات للكشف عن حجم العمال الاسرائيليين والفلسطينيين والأجانب".

⁷ معطيات عنوان العامل، واللوح 20.5 في [التقرير السنوي للجنة الإحصاء المركزية 73](#) للعام 2020 لفرع البناء، السكن والعقارات للكشف عن حجم العمال الاسرائيليين والفلسطينيين والأجانب".

يوضح الرسم أدناه هوية ضحايا حوادث العمل للعام 2022:



لا تُنشر هوية القتلى دائما لكن من التفاصيل التي نُشرت يتضح أن 28% من قتلى حوادث العمل للعام 2022 كانوا من سكان اسرائيل العرب (20 مواطنا)، والرابع من الفلسطينيين من سكان الضفة الغربية أو غزة (18 قتيل).



نحو نصف الحوادث المميتة سببها السقوط من علو (42%)، وخمس حوادث العمل المميتة في السوق سببها مركبات العمل (19%)، منها انقلاب تراكتور أو دهس على يد تراكتور أو شوكة تحميل.

قائمة مفضلة للعوامل المسببة للحوادث المميتة حسب القطاع:

سبب الحادثة	فرع البناء 32 حادثة / 36 قتلى	فرع الصناعة 12 حادثة / قتلى	تجارة وخدمات 10 حوادث/ قتلى	الزراعة 14 حادثة / قتلى	المجمل 68 حادثة / 72 قتيل
السقوط عن علو	21 حادثة / قتلى	5 حوادث / قتلى	2 حادثة / قتلى	2 حادثة / قتلى	30 حادثة / قتلى
سقوط جسم	3 حوادث/قتلى		1 حادث / قتلى		4 حوادث / قتلى
انهيار	5 حوادث / 8 قتلى				5 حوادث / 8 قتلى
مركبة عمل	1 حادثة / قتلى	2 حادثة / قتلى	4 حادثة/قتلى	8 حادثة / قتلى	15 حادثة/قتلى
آلة عمل / علق في الماكينة		4 حادثة / قتلى	1 حادثة / قتلى	1 حادثة / قتلى	6 حادثة / قتلى
تكهرب	1 حادثة / 2 قتلى	1 حادثة / قتلى	1 حادثة / قتلى		3 حادثة / 4 قتلى
غرق				1 حادثة / قتلى	1 حادثة / قتلى
حريق				1 حادثة / قتلى	1 حادثة / قتلى
آخر	1 حادثة / قتلى		1 حادثة / قتلى	1 حادثة / قتلى	3 حادثة / قتلى

فرع الزراعة – السبب الرئيسي للحوادث المميتة في فرع الزراعة هو الإصابة من مركبة عمل (8 من أصل 14 مميتة – 57%).

فرع البناء – السقوط من علو (21 من أصل 32 – 66%) وانهيار البنى التحتية أو السقالات (5 من 32 – 16%) هي الأسباب الرئيسية للقتلى في العمل في هذا القطاع.

فرع الصناعة - السقوط من علو هو السبب الرئيسي للموت في حوادث العمل في هذا الفرع (5 من 12 – 42%)، يليه الإصابة من آلة عمل أو فيها (4 من 12 – 33.3%).

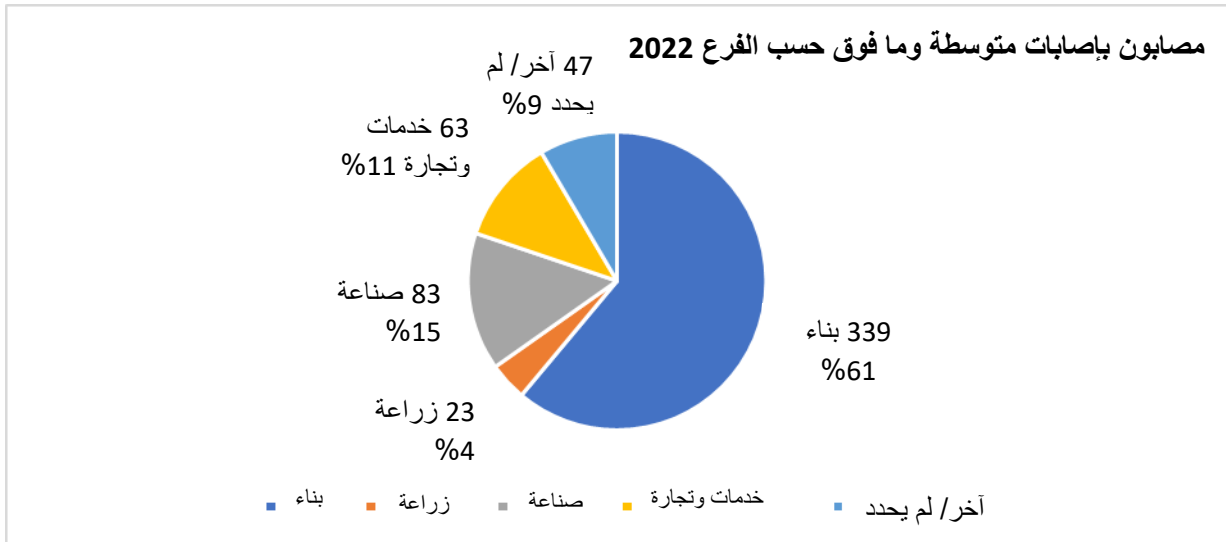
توصية – واجب تركيب شبكة واقية في العام 2018 قررت وزارات حكومية تعيين طاقم مهني بقيادة مديرية السلامة وبمشاركة وزارة البناء والإسكان والهستدروت، ليقدم لوزير العمل توصيات خلال 3 أشهر يتم بموجبها تذيوت واجب تركيب شبكات وقاية مناسبة في مواقع البناء. مع ذلك، لم تنشر حتى اليوم توصيات اللجنة التوجيهية المعينة بموجب الاتفاق، بحجة الانتظار حتى بدء العمل بإصلاحات السقالات، على ما يبدو. الآن وبعد دخول الإصلاحات حيز التنفيذ في كانون ثاني- يناير 2022، يجب العمل بشكل فوري على بلورة التوصيات والنهوض بالتشريعات لتبني واجب تركيب شبكات الوقاية لدى العمل على علو.

توصية – التشغيل بالماكنات والعصرية أشار العمال الذين قابلناهم على أن "هناك وسائل حديثة أكثر للحماية لكنها لا تطبق يوماً". على مديرية السلامة ومعهد المعايير ووزارة المواصلات العمل نحو التشغيل بالماكنات وعصرنة فرع البناء بما يشمل معدات الأمان والمعدات الميكانيكية الهندسية، حيث نجد أن العديد من المقاولين ما زالوا يعتمدون التكنولوجيا القديمة وغير الأمانة والتي لا ترقى الى المعايير الدولية المتبعة اليوم في فرع البناء. لذلك يتوجب على مديرية السلامة والأمان في العمل عقد دورات تأهيلية للمدراء والعاملين في الأماكن التي تعتمد هذه الآليات في عملها، لشرح ماهية الآلات الجديدة وكيفية عملها وتقبيداتها وكيفية الاعتناء بها وصيانتها.

ب.2. المصابون بدرجة متوسطة وأكثر في حوادث العمل

في العام 2022 ومن أصل 611 حادث عمل مع إصابة بمستوى متوسط وأكثر، كانت هناك 453 مصاب متوسط و102 مصاب بإصابة خطيرة و 72 قتيلاً. كان عدد المصابين في النصف الثاني من العام ذاته أعلى بشكل ملحوظ منه في النصف الأول (355 مقابل 256)، إلا أن عدد القتلى كان مماثلاً (36 قتيلاً في نصف السنة). كما ذكرنا، فإن النسبة هي 14 حادثة عمل و- 1.66 قتيل لكل 100000 مشغول في مجمل القطاعات للعام 2022.

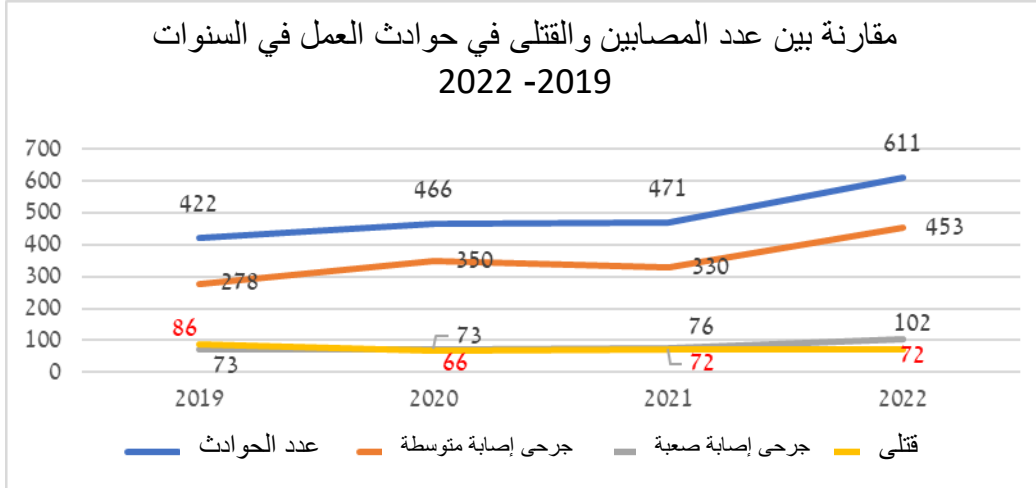
في الرسم أدناه توزيع المصابين في الحوادث حسب الفرع للعام 2022:



في العام 2022 كان عدد المصابين بإصابات متوسطة هو الأعلى في السنوات الأربع الأخيرة . كان فرع البناء مميّزاً بشكل خاص (61%). أما فرع الصناعة فقد برز فيه عدد المصابين بإصابات متوسطة وخطيرة، ونسبتهم 15% من مجمل الحوادث التي أصيب فيها عامل بإصابة متوسطة وخطيرة.

في الرسم في الصفحة التالية، مقارنة بين حوادث العمل في جميع القطاعات حسب خطورة الإصابة، في السنوات ما بين

2019- و 2022:



في القائمة التالية الأسباب المركزية لجميع الحوادث مع مصاب واحد على الأقل بإصابة متوسطة وأكثر حسب الفرع في العام 2022:

سبب الحادثة	البناء	الصناعة	التجارة والخدمات	الزراعة	آخر/ لم يذكر السبب	المجمل
السقوط عن علو	201 حادثة	19 حادثة	27 حادثة	4 حوادث	23 حادثة	274 حادثة
سقوط جسم ما	59 حادثة	22 حادثة	حادثة	1 حادثة	7 حادثة	95 حادثة
انهيار	8 حادثة					8 حادثة
مركبة عمل	11 حادثة	9 حادثة	8 حادثة	7 حادثة	5 حادثة	40 حادثة
معدات عمل	21 حادثة	12 حادثة	8 حادثة	3 حادثة	3 حادثة	47 حادثة
تكهرب	9 حادثة		2 حادثة		2 حادثة	13 حادثة
آخر/ لم يذكر السبب	22 حادثة	20 حادثة	11 حادثة	8 حادثة	7 حادثة	68 حادثة

الأسباب المركزية لحوادث العمل في اسرائيل والمستوطنات والتي تسبب إصابات متوسطة وأكثر – يشكل السقوط عن علو السبب الأول لحوادث العمل مع إصابات متوسطة وأكثر في غالبية الفروع، كما ويشكل نحو 50% من مسببات الحوادث في الفروع كلها. وقوع جسم ما هو أيضاً أحد المسببات الرئيسية للحوادث وقد تسبب في العام المنصرم بإصابات متوسطة أو خطيرة في 17% من الحوادث. أما في فرع الصناعة فإن السبب المركزي للحوادث هو سقوط جسم ما (27%)، في فرع الزراعة فإن السبب الرئيسي للحوادث التي نجمت عنها إصابات متوسطة أو أخطر هو إصابات بمركبات العمل (30%).

توصية – لجان السلامة: بموجب قانون تنظيم الرقابة على العمل، يتوجب على مكان العمل الذي تسري عليه تنظيمات السلامة في العمل ويعمل فيه أكثر من 25 عاملاً، تعيين لجنة للسلامة مؤلفة من مندوبين عن العمال ومندوبين عن المشغل. تكون اللجنة مسؤولة عن تحري أسباب الحوادث وتوصي بشأن تحسين قواعد السلامة والأمان مع التركيز على منع الحوادث. اتخاذ خطوات وقائية ومتابعة روتينية لتحسين "أجواء الأمان" وتساعد في تقليص عدد الحوادث والمصابين. رغم ذلك تكاد لا تكون هناك لجنة واحدة حتى في مواقع البناء ويفيد العمال بأن مدراء العمل أو مساعدي الأمان لا يعرفون ما هي تلك اللجان.

أيضاً في فرع الزراعة لم تعين أية لجنة سلامة وليس من الواضح إن كان العمال التايلنديون والذين يشكلون نصف عدد الأجيرين في هذا القطاع، يعون أصلاً واجب تعيين اللجان. يجب العمل على تعيين لجان السلامة في قطاعي البناء والزراعة على حد سواء وتمكين العمالة الوافدة والعمال الفلسطينيين في هذا الفرع من المشاركة فيها ليتمكنوا من طرح القضايا التي تنبت من الاحتياجات الميدانية.

ت. معطيات عن العقوبات التي فرضتها مديرية السلامة والصحة التشغيلية

مديرية السلامة والصحة في ذراع العمل، التابعة لوزارة الاقتصاد والصناعة هي الجهة المخولة بفرض العقوبات على المشغلين الذين يخرقون تعليمات السلامة والأمان في العمل بموجب القانون. يتواجد المفتشون من المديرية في الميدان وهم قيمون على فرض الغرامات المالية على منفعدي العمل الذين لا يستوفون تعليمات السلامة وعلى اصدار أوامر السلامة بالنسبة لأي خلل يشكل خطرا على سلامة وصحة أي شخص. تشرح أوامر السلامة ما إذا كان يجب وقف العمل في موقع محدد أو في منشأة ما أو آلة أو مكان عمل أو موقع بناء بشكل عام، وذلك حتى تصلح الخلل أو إبعاد عامل الخطر أو الحصول على مصادقة بتنفيذ الأعمال بموجب تعليمات مديرية السلامة.

في العام 2022 أصدر 3264 أمر سلامة على يد مفتشي مديرية السلامة. بموجب تقارير المديرية كان هناك 60 مفتش في فرع البناء و- 10 مفتشين لجميع القطاعات الأخرى.

توصية – تحسين شروط عمل المفتشين وتعزيز وحدة التحقيقات. رغم وعود متكررة بتوسيع ملاكات المفتشين في مديرية السلامة ما زالت المديرية تجد صعوبة في العام 2022 بتجنيد موظفين للملاكات الشاغرة وصعوبة في المحافظة على المفتشين الجيدين. بموجب تقرير مديرية السلامة ورغم توسيع جزئي للملاكات هناك صعوبة في إشغال الشواغر الوظيفية. أيضاً ورغم إعادة إقامة وحدة التحقيقات في مديرية السلامة مؤخراً فما زالت ملاكات المحققين فيها شاغرة كلها تقريبا. لذلك يجب تنفيذ التعهدات لذراع العمل بتحسين شروط التشغيل، وتخصيص سيارة مرافقة لوظيفة المحقق لتشجيع التقدم للوظيفة والحفاظ على العاملين المهنيين في المديرية.

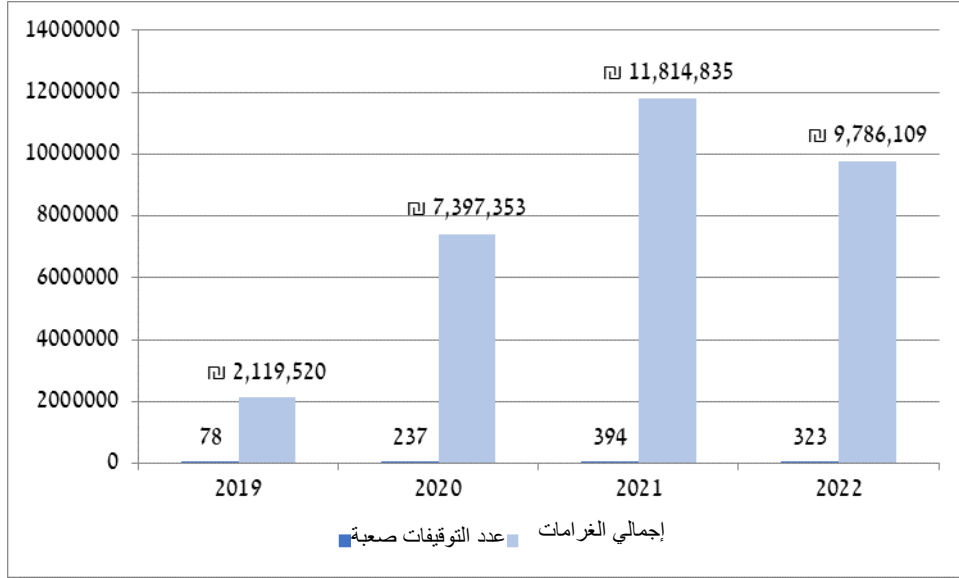
تفصل القائمة أدناه أوامر السلامة التي صدرت حسب الفرع وشهر صدورها:

الفرع	البناء	الزراعة	الصناعة	العدد الكلي
كانون ثاني- يناير	255	5	78	338
شباط – فبراير	253	3	55	311
آذار – مارس	257	2	90	349
نيسان – أبريل	161	1	39	201
أيار- مايو	213	0	75	288
حزيران – يونيو	223	3	58	284
تموز – يوليو	194	8	90	292
آب – أغسطس	274	6	76	356
أيلول – سبتمبر	185	1	55	241
تشرين أول- أكتوبر	153	1	34	188
تشرين ثاني – نوفمبر	200	1	54	255
كانون أول- ديسمبر	125	2	34	161
المجموع الكلي	2493	33	738	3264

* تعتمد القائمة على معطيات مديرية السلامة والصحة التشغيلية وهي صحيحة لتاريخ 2022/12/22.

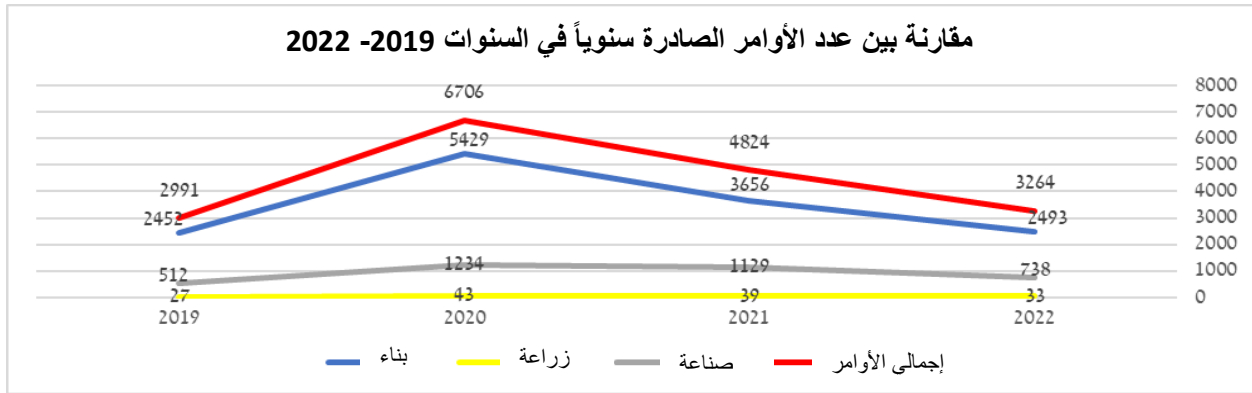
يتضح أن غالبية الأوامر صدرت في فرع البناء (2493 من أصل 3264، وهي تشكل 76.4% من الأوامر)، والأشهر التي صدرت فيها غالبية الأوامر هي كانون ثاني- يناير (338) وآب- أغسطس (356). بالمقارنة، وقعت غالبية حوادث العمل في أشهر آب- أغسطس (61)، أيلول- سبتمبر (65) وتشرين ثاني – نوفمبر (64) مما يدل على أنه لا يوجد توافق بين الأوامر الصادرة وعدد الحوادث.

في القائمة أدناه تفصيل مجمل الغرامات المالية المفروضة في السنوات 2019-2022:



بموجب تقرير مفتش الدولة الأخير، 5% فقط من الغرامات المالية التي تفرضها المديرية يتم تسديدها.⁸ تنشر مديرية السلامة معلومات أقل عن الغرامات المالية التي تفرضها على المشغلين، وبسبب ذلك، لا يمكن تحليل المعطيات بنفس الطريقة التي تم فيها تحليل المعطيات حول أوامر السلامة. ومع ذلك ما زال بالإمكان ملاحظة الانخفاض الملحوظ على نسبة الغرامات المالية التي فرضت في سنة 2022 مقارنة بالعام الذي سبقه (انخفاض مقداره 17.2%).

تحليل مقارن لتوزيع الأوامر حسب الفرع في السنوات 2019-2022:



تدل المقارنة السنوية على استمرار الهبوط الملحوظ في أعداد أوامر السلامة التي تصدر بحق المشغلين. بلغت نسبة الأوامر التي صدرت في العام 2022 67.7% فقط من الأوامر التي صدرت بالسنة التي سبقتها (3264 مقارنة مع 4824 في سنة 2021)، وذلك رغم الزيادة الملحوظة في عدد حوادث العمل التي نجمت عنها أصابات متوسطة وأخطر في العام 2022.

⁸ تنشر مفتش الدولة، أيار - مايو 2022، ص: 1568.

يمكن بوضوح رؤية أن بعض الفروع التي لا تصدر فيها أوامر سلامة، رغم التحذيرات المتكررة من مؤسسات المجتمع المدني حول مشاكل بنيوية وخروقات ممنهجة لقواعد السلامة فيها ومنها فرع الزراعة⁹ رغم أن عدد القتلى في الحوادث في سنة 2022 بلغ 14 عاملا في فرع الزراعة، لم تتخذ أية خطوة رادعة أو وقائية، وفي سنة 2022 صدر حتى موعد نشر التقرير 33 أمر سلامة فقط للمشغلين في هذا الفرع.

توصية – نشر معطيات الحوادث على يد مديرية السلامة والصحة التشغيلية. رغم أن مديرية السلامة تنشر أوامر السلامة التي يصدرها المفتشين في قاعدة بيانات يتم تحديثها بشكل جارٍ، لكنها لا تنشر معطيات تعرفها بشأن عدد حوادث العمل في البلاد. عدم نشر التقارير عن الحوادث في وقتها، ورغم أنها معلومة لدى مديرية السلامة يؤدي إلى إخفاء الأوضاع التي تهدد حياة العمال بالخطر عن العمال – وهم الضحايا المحتملون الذين قد يدفعون الثمن بحياتهم أو سلامتهم الجسدية. عدم نشر الحوادث حال وقوعها يهدد أيضاً سلامة السكان والمشاة، بالأخص عندما يكون الحديث عن حوادث عمل في مواقع البناء المتواجدة في قلب المدن أو في بنايات مأهولة بالسكان – كما هو الحال في مشاريع "تاما 38".

ت.1 معطيات عن شركات البناء وأوامر السلامة

تترأس قائمة الشركات التي صدر بحقها أكبر عدد من أوامر السلامة شركة دافيد كوهين مشباط م.ض. (11 أمر سلامة) وشركة أ.ح. خالد للبناء م.ض. (10 أوامر سلامة) وما زالت الشركتان تعملان ولم يصادر مسجل المقاولين رخصتهما حتى موعد نشر هذا التقرير.

تعرض القائمة أدناه الشركات التي ما زالت مسجلة في سجل المقاولين والتي صدر بحقها أكثر من سبعة أوامر سلامة في عام 2022:

اسم الشركة	عدد الأوامر	مقاول معروف	العقاب المفروض
دافيد كوهين مشباط م.ض.	11	كلا	لا توجد معلومات لدى مسجل المقاولين وليس من المعروف إذا أجريت له جلسة استماع أم لا
أ.ح. خالد للبناء م.ض.	10	نعم	في يوم 2022/1/4 لجأ مسجل المقاولين إلى صلاحيته بتعليق رخصة الشركة لسنة واحدة مع وقف التنفيذ لمدة ثلاث سنوات. مع ذلك، صدرت في عام 2022 ورغم التعليق مع وقف التنفيذ، 10 أوامر سلامة بحق الشركة وليس من الواضح إذا تحقق الشرط لتعليق الرخصة
وليد غريب م.ض.	9	نعم	عقدت جلسة استماع لدى مسجل المقاولين وتم تعليق رخصة الشركة فعليا بتاريخ 2022/2/23 لمدة 3 سنوات لكن المسجل أخرج من حيز التعليق 19 مشروعا. مع ذلك وفي 2022/8/16 استبدل مسجل المقاولين تعليق الرخصة الفعلي بتعليق لمدة 3 سنوات مع وقف التنفيذ لمدة 3 سنوات، وابتداءً من 2022/9/11 أضيف اسم المقاول لقائمة المقاولين المعتمدين للمشاريع الحكومية.
ريمون بضعان م.ض.	9	كلا	بعد تخفيف العقوبات وبعد إضافة الشركة لقائمة المقاولين المعتمدة، أصدر بحق الشركة أمر سلامة في أحد مشاريعها وليس من الواضح إذا تم تجاوز وقف التنفيذ لتعليق الرخصة. بتاريخ 2022/1/18 لجأ مسجل المقاولين إلى صلاحيته بتعليق رخصة الشركة لثلاثة سنوات مع وقف التنفيذ لمدة ثلاث سنوات. مع ذلك، صدرت في عام 2022 ورغم التعليق مع وقف التنفيذ، 9 أوامر سلامة بحق الشركة وليس من الواضح إذا تحقق الشرط لتعليق الرخصة
بن شطريت أبيلي	9	نعم	لا توجد معلومات منشورة لدى مسجل المقاولين وليس من الواضح إذا عقدت جلسة استماع أم لا
رنلوران للبناء والتطوير م.ض.	9	كلا	لا توجد معلومات منشورة لدى مسجل المقاولين وليس من الواضح إذا عقدت جلسة استماع أم لا
استرا غروب للبناء م.ض.	9	كلا	لا توجد معلومات منشورة لدى مسجل المقاولين وليس من الواضح إذا عقدت جلسة استماع أم لا
أفترون للمبادرات م.ض.	8	كلا	لا توجد معلومات منشورة لدى مسجل المقاولين وليس من الواضح إذا عقدت جلسة استماع أم لا

شنتيت م.ض.	7	نعم	بتاريخ 2022/4/27 لجأ مسجل المقاولين الى صلاحيته بتعليق رخصة الشركة لسنة واحدة مع وقف التنفيذ وفرضت عليها غرامة. مع ذلك، صدرت في شهر حزيران -يونيو 2022 ورغم التعليق مع وقف التنفيذ، 3 أوامر سلامة بحق الشركة وليس من الواضح إذا تحقق الشرط لتعليق الرخصة
توفيق زيدان م.ض.	7	نعم	لا توجد معلومات منشورة لدى مسجل المقاولين وليس من الواضح إذا عقدت جلسة استماع أم لا

توصية – سن أنظمة تخول مسجل المقاولين بسحب الرخص وزيادة الشفافية . عدم نشر توصيات مديرية السلامة بشأن

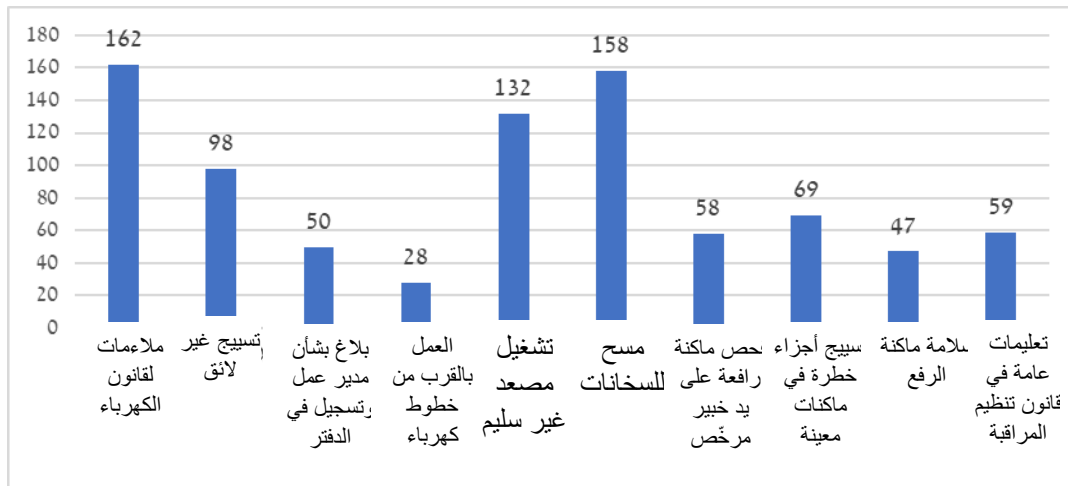
فرض العقوبات وعدم نشر قرارات مسجل المقاولين ومبرراتها، يمسّ بالشفافية الإدارية وبقدرة الجمهور على انتقاد عمل الجهات السلطوية. بما أن قائمة المقاولين التي ترسلها مديرية السلامة لمسجل المقاولين لا تنشر فلا يمكن أن نعرف إذا فرضت أو درس فرض عقوبات على المقاولين التي وردت أسماءهم في القائمة السابقة.

في التماسات "عنوان العامل" للمحكمة العليا من أيلول- سبتمبر 2022، تعهدت مديرية السلامة ومسجل المقاولين بوضع أنظمة تحدد الفترة الزمنية اللازمة لعقد جلسة استماع للمقاولين وتفصل قائمة المستندات المفروض تقديمها في الجلسة، وجدول مواعيد لمعالجة التوجهات من المقاولين الذين تم تعليق أو سحب رخصهم مع وقف التنفيذ. يجب سن الأنظمة التي تعهدت المديرية ومسجل المقاولين بسنها على وجه السرعة ونشر توصيات مديرية السلامة وقرارات مسجل المقاولين ومبرراتها.

ت.2 معطيات عن أسباب اصدار أوامر السلامة

أكثر التعليمات المنتهكة عندما يتعلق الأمر بإصدار أوامر السلامة هو استيفاء متطلبات قانون الكهرباء للعام 1954 والأنظمة التي سنّت بموجبه (صدر 162 أمر سلامة في الأشهر الأولى من 2022)، وعدم تسليم الفاحص المرخص ورقة تقرير عن السخانات بموجب أنظمة السلامة في العمل (الصيغة الجديدة) للعام 1970 (صدر 158 أمر سلامة)، أو الخلل في المصاعد التي تم تفقدها بموجب أنظمة السلامة في العمل (صدر 132 أمر).

الرسم التالي يفصّل عشرة الأسباب الشائعة المؤدية لإصدار أوامر السلامة في العام 2022:



بالنسبة لهذه الأسباب العشرة فقد صدر 861 أمر سلامة في سنة 2022. 911 أمر سلامة بصدد انتهاك تعليمات قانونية أخرى و1492 أمر سلامة من مديرية السلامة لم تفصل أسباب إصدارها ضد المقاول (في العديد من الحالات يكتفون بتسجيل "خروقات سلامة كثيرة" بدون تفصيلها).

توصية – استخدام العقوبات الموجودة في أنظمة السقالات مثلاً أو معدات السلامة أو أنظمة الأمان وإجراء فحوصات دورية.
بموجب تقارير العاملين لا يلتزم المقاولون بتعليمات السلامة الموجودة اليوم ورغم توفر العقوبات في القانون إلا أنها لا تُطبّق. فعلى سبيل المثال، أفاد أحد العمال: "هناك مجال لاستخدام سقالات من الألومنيوم اليوم، لكن لا يُلزم المقاولون باستبدال معداتهم والتي يبلغ عددها 4000 أو 5000 ماسورة بنوعية أخرى بل يطلبون منهم استبدالها تدريجياً".

أنظمة السلامة في العمل (معدات السلامة الشخصية) للعام 1997 وأنظمة السلامة في العمل (العمل على علو) للعام 2007، تفرض واجب توفير معدات السلامة واستعمالها، إلا أنه بحسب شهادات العمال، "إننا نقصت المعدات لا نعرف ممن نطلبها". ويكون الوضع أسوأ لدى الحديث عن المقاولين الصغار. لذلك، يجب أن تكن أسباب إصدار أوامر السلامة ضد المقاولين محدّدة ومتلائمة مع المسببات الرئيسية للحوادث وهي السقوط عن علو والإصابة بمركبة العمل مع التشديد على المقاولين الصغار.

توصية – سنّ أنظمة المسؤولية الجنائية للدع. في عام 2018 حصلت الهستدروت على وعد بأن ينهض وزير العمل بوضع أنظمة السلامة في العمل (أعمال البناء) (أصحاب المناصب في مواقع البناء) والتي نشرت على شكل مسودة في شهر تموز- يوليو 2020 لتعقيبات الجمهور، وقدّمت مقترحات للتعديل لكن المسودة مازالت عالقة في مداولات بين وزارة العدل وذراع العمل وليس من المترقب سنّها.

ت.3 معطيات عن السلطات المحلية التي تتصدر قائمة حوادث العمل وأوامر السلامة التي أصدرتها

فيما يلي تفصيل للسلطات المحلية التي وقعت فيها أكثر من خمسة حوادث عمل في العام 2022 بالمقارنة مع عدد أوامر السلامة التي أصدرتها في تلك الفترة:

السلطة المحلية	عدد حوادث الطرق في العام 2022	عدد أوامر السلامة الصادرة عنها
تل أبيب	36	157
القدس	35	248
حيفا	29	107
بيتاح تكفا	26	150
ريشون لتسيون	24	110
أشكلون	20	42
كريات جات	14	42
بيت شيمش	14	24
الرملة	13	33
حولون	12	118
بني براك	12	97
أشدود	12	129

على الرغم من أن عدد الحوادث الأعلى بدرجة إصابة متوسطة وأخطر للعام 2022 سُجل في تل أبيب وبلغ 36 حادثة إلا أن مستوى الرقابة فيها هو الأقل مقارنة بالقدس التي تحتل المركز الثاني في عدد الحوادث البالغ 35 حادثة خطيرة. فمن باب المقارنة صدر في تل أبيب في العام 2022 نحو 157 أمرا مقابل 248 أمر صدر في القدس.¹⁰

توصية – تحديد شروط السلامة في رخص البناء التي تمنحها السلطات المحلية. بموجب البند 23 (أ) من مرسوم البلديات (الصيغة الجديدة)، تقع على البلديات مسؤولية وواجب الاهتمام بمواضيع السلامة فيما يتعلق بورشات البناء القائمة في مناطق نفوذها. رغم ذلك، وكما أشارت مديرية السلامة في رسالتها التحذيرية بتاريخ 2017/3/28، فإن السلطات المحلية لا تحدد شروط السلامة في رخص البناء، ولا تتحرى عن الالتزام بها. يجب على مركز الحكم المحلي توجيه السلطات المحلية لتطالب من خلال رخص البناء بتوفر شروط السلامة الأساسية وأيضا وضع لافتات تشير الى تفاصيل المقاول المنفذ ومدير العمل وإعلام مفتش العمل اللوائي ببدء البناء. التواصل العملي الجيد بين السلطات المحلية واللواء المسؤول في مديرية السلامة يمكنه توجيه مدراء الأمان في تطبيق عملهم.

¹⁰ معطيات أوامر السلامة صحيحة لتاريخ 2022/12/22.

ث. التلخيص

العلاقة بين ظروف العمل وأمان العاملين وصحتهم واضحة. ليس صدفة أن تتركز حوادث العمل الرئيسية في الفروع التي تكثُر فيها العمالة الوافدة والعمل الجسدي. ما زال فرع البناء يشكّل بؤرة مركزية لغالبية حوادث العمل في دولة إسرائيل أما فرع الزراعة فيشهد تصاعدا ملموسا في عدد الإصابات من حوادث العمل وبالأخصّ مركبات العمل.

يبلّغ العمال بأن تطبيق القانون يردع المقاولين ويحرصون أكثر على الأمان في العمل لدى تواجد المفتشين. مع ذلك، نرى أن منظومة المحقّرات في فروع الزراعة والبناء بالأخص يؤدي بالمقاولين الى تفضيل تجاهل تعليمات الأمان والسلامة في أماكن العمل لتوفير الوقت والموارد (القوى البشرية والمال).

تعتمد جميع التوصيات في أساسها على التوصية الأهم، التي طرحت لأول مرة قبل أكثر من 15 عاما، لكن لم يتم تبنيها بعد. يجب إنشاء سلطة وطنية للأمان والصحة التشغيلية على الفور، وبلورة برنامج وطني للتعامل مع أوضاع الطوارئ الصحية الماثلة أمامنا. "الجو الآمن" هو طوية واحدة في هذه الظاهرة، أزمة المرض التشغيلية و المساس بالحقوق الحامية للعمال هما طويتان أخريان لـ "جو الانفلات" الذي يتسم به سوق العمل في إسرائيل. فكما قال أحد العمال في مقابله معنا مؤخراً: المشغل الذي يخرق حقوق العمل، سيخرق أيضاً تعليمات الأمان. من لا يوفّر المعدات اللازمة ... سوف يمسنّ أيضا بالأجور."

بحث وكتابة التقرير: ديانا بارون

بحث وجمع معطيات: ليئيل بيلج ودين لنتسטר

الترجمة العربية: منال حزان